

Distr.: General
6 July 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 5 تموز/يوليه 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

ألا فلنسلج مرة أخرى أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ودولة الاستيطان الاستعماري
والفصل العنصري، لا تزال ترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في فلسطين المحتلة.

فعلى مدى 48 ساعة، نفذت إسرائيل في مخيم جنين للاجئين عدوانها العسكري الذي أطلقت عليه
بمكر وخداع تسمية "عملية البيت والحديقة"، حيث قام جنودها بترويع الفلسطينيين وقتلهم وتشويههم
وتهجيرهم قسراً، كما قاموا بتدمير الممتلكات المدنية، عمداً وعن سبق إصرار، في انتهاك خطير للقانون.

وحتى كتابة هذه الرسالة، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية 12 فلسطينياً، من بينهم 5 أطفال،
وجرحت أكثر من 140 شخصاً، يوجد منهم ما لا يقل عن 20 شخصاً في حالة حرجية. وأجبر أكثر من
3 500 لاجئ فلسطيني من قاطني المخيم على مغادرة منازلهم بحثاً عن الحماية من الهجمة الإسرائيلية، في
مشاهد مروعة تعيد إلى الذاكرة مشاهد النكبة في الفترة 1947/1948 وقد فرت هذه الأسر خوفاً على سلامة
أطفالها وشيوخها، وعلى سلامة النساء والرجال الذين تتعرض حياتهم للخطر بسبب النكبة التي لا تتوقف
إسرائيل عن إحلال ويلاتنا بالشعب الفلسطيني.

والى جانب الخسائر البشرية، تسببت الغارات الجوية وعمليات القصف الإسرائيلية والاستخدام
الوحشي للجرافات العسكرية في المخيم المكتظ بالسكان في دمار هائل للمنازل والطرق وشبكات المياه
والصرف الصحي والكهرباء. وقد أعاققت مساحات الدمار الحركة بشدة، خاصة بالنسبة للأشخاص ذوي
الإعاقة والمسعفين الذين يحاولون الوصول إلى الجرحى. وبسبب الحالة المحفوفة بالمخاطر، تعطلت المرافق
التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بما في ذلك



المدارس والمركز الصحي في مخيم جنين. وقد أعلنت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أن الوضع الإنساني بلغ حدا مربعا، حيث تفاقمت الاحتياجات بشكل كبير بسبب العدوان الإسرائيلي.

وفي ضوء ذلك، نكرر النداءات العاجلة التي وجهتها القيادة الفلسطينية إلى مجلس الأمن لكي يتجاوز حالة الشلل التي يوجد فيها وليعمل على حماية الشعب الفلسطيني، وفقا لقراراته ولما تمليه عليه التزاماته بموجب الميثاق. فالفلسطينيون من حقهم أن يحصلوا على الحماية وفقا للقانون الدولي، وهم في أمس الحاجة إلى الحماية. ويجب أن يبدأ ذلك بتنفيذ القرار 904 (1994)، بما في ذلك نزع سلاح المستوطنين الإسرائيليين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإعمال توصيات الأمين العام الموجهة إلى الجمعية العامة في عام 2018 بهدف حماية الشعب الفلسطيني.

ويجب على مجلس الأمن أن يتكلم بصوت واحد، وبصوت جهير وواضح، للمطالبة بوقف العنف المميت وجميع الممارسات الإسرائيلية غير القانونية الأخرى، ولمطالبة إسرائيل بالامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك احترام قرارات المجلس. فالسماح لإسرائيل بأن تتماذى في التصرف بكل هذا الازدراء الصارخ الذي تبديه للمجلس دون أن يؤدي ذلك ولو إلى شيء من العواقب فيه انقاص من سلطة المجلس، وذلك على حساب المجتمع الدولي بأسره، ويعرض المزيد من الأرواح البشرية للخطر، ويزيد من المخاطر التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

ونذكر هنا بأن فلسطين لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأن القانون الدولي الإنساني ينطبق على الحالة بصورة كاملة، وأن سلامة وطمأنينة السكان المدنيين الفلسطينيين يجب أن تكونا على رأس القضايا ذات الاهتمام. وإن إعطاء الأولوية لما يسمى "حق الدفاع عن النفس" للسلطة القائمة بالاحتلال، وهي الطرف المعتدي، على حساب الحق في الحياة والدفاع عن السكان الواقعيين تحت الاحتلال، وهم الطرف المعتدى عليه، أمر مستهجن وغير أخلاقي.

وإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ليس لها على الإطلاق أي حقوق سيادية في أرضنا ولا أي حق على الإطلاق في الدخول إلى بيوتنا وأحيائنا ومخيماتنا وقرانا وبلداتنا ومدننا. ومع ذلك، فهي تتماذى في القيام بذلك دون عقاب، حيث تشن الهجمات وتمارس التهريب، مدعية بكل جرأة أنها إنما "تحمي نفسها" من أناس ليسوا غير هؤلاء الذين تقوم هي باحتلالهم واضطهادهم بشراسة، وفيهم أطفال ونساء. وعلاوة على ذلك، ليس لها الحق في أن تتعت شعبا بأكمله يحاول أن يعيش بسلام في وطنه بأنه شعب من "الإرهابيين"، ولا أن تصف أي شخص يعارض وجودها غير القانوني بأنه "متشدد" يجب أن تستهدفه لقتله.

فهذا الخطاب الإسرائيلي الكاذب والمبتذل يجب رفضه. وللشعب الفلسطيني كل الحق في معارضة ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي وجميع السياسات والممارسات غير القانونية التي تدعم هذا الاحتلال غير القانوني ومخططاته غير المشروعة القائمة على الضم.

وفي هذا الصدد، فإن الهدف النهائي لما تقوم به إسرائيل من أعمال مميتة وتمييزية في جنين وفي أي مكان آخر في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واضح تمام الوضوح، ألا وهو قمع الشعب الفلسطيني والسيطرة عليه لتمهيد الطريق أمام الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وتمكينه من السيطرة الدائمة على الأرض الفلسطينية، أي الضم والقضاء على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وهذا ما أعلنه صراحة الوزير الإسرائيلي الفاشي بن غفير: "يجب استيطان أرض إسرائيل ...

ويجب شن عملية عسكرية. اهدموا المباني، واقتضوا على الإرهابيين. لا ينبغي الاكتفاء بواحد أو اثنين، بل ينبغي القضاء على العشرات والمئات، وحتى على الآلاف إذا لزم الأمر.“

هذه كلمات مجرمين. ومن واجب المجتمع الدولي أن يهَبَّ لمواجهة هؤلاء الذين يدوسون على القانون، بدلا من أن يسخر ويدين من يسعون بصورة مشروعة للحصول على حقوقهم ويحاولون حماية أنفسهم. ولقد حان الوقت لينبذ المجتمع الدولي ممارسة الكيل بمكيالين، وليصون القانون دون تمييز، وفي جميع الظروف، وليضع حدا لهذا الوضع المؤسف الذي تعامل فيه إسرائيل كدولة فوق القانون، محمية من أي عواقب لما ترتكبه من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ولقد حان الوقت لحماية الشعب الفلسطيني بعد عقود من المعاناة من هذا الظلم الفظيع. ولقد حان الوقت للمساءلة، ولتحميل المسؤولين الحكوميين والعسكريين الإسرائيليين والمستوطنين المتطرفين وميليشيات المستوطنين المسؤولية إلى أقصى حد يسمح به القانون عن جميع الجرائم التي ارتكبوها وما زالوا يرتكبونها في فلسطين المحتلة، بما في ذلك في القدس. ولقد حان الوقت لإنهاء هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني والفصل العنصري البغيض الذي يُمارَس ضد الشعب الفلسطيني.

ونحث مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام وجميع الدول، بما في ذلك الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، على الوفاء بالتزاماتهم ومسؤولياتهم القانونية والعمل فورا لإحقاق العدالة ومن أجل السلام.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 796 رسالة، التي وجهناها بشأن الظلم المستمر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني على مر التاريخ والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 3 تموز/يوليه 2023 (A/ES-10/944-S/2023/494)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم